الاستشهاد بالقراءات القرآنيّة في الأحادي من حروف المعاني

Citing Qur'anic readings in the single from meanings' letters

أ. دبّاز عبد الفتّاح♥

أ. يوسف بن عطاء الله♥

تاريخ الاستلام: 13-05-2022 تاريخ القبــول: 23-04-2023

ملخّص: يتناول هذا البحث استقراء للأحادي من حروف المعاني، في جانب الاستشهاد لها من القراءات القرآنيّة، من حيث هي أصل في الاستشهاد، ويمدّ جسورا في التّرجيح في المسائل اللغويّة والشّرعيّة، وتحقيق مسائل في الضّرورات الشّعريّة القبيحة لمخالفتها للقياس إلى ضرورات حسنة، بالإضافة إلى مراعاة إمكانيّة البحث في بناء الجملة والحصر لصور مستمرّة فيها، تمدّدها أو تختصرها.

كلمات مفتاحيّة: القراءات القرآنيّة؛ حروف المعاني؛ الاستشهاد.

Abstract: This research deals with an extrapolation of the single from meanings' lettres in the aspect of citing it from the Qur'anic readings as it is an origin in citation. It extends bridges in predilection in the jurisprudential issues. It also realises issues in the ugly poetic necessities for its dissent to analogy to good necessities.In addition، it takes into account the possibility of Searching in the syntax and limitation of continuous images extending or shortening them.

Keywords: Quranic readings; letters of meaning; citation.

♥جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، البريد الإلكتروني:

dabbazabdelfattah@gmail.com (المؤلّف المرسل).

♥جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلاميّة قسنطينة، الجزائر، البريد الإلكتروني:

benatallahyoucef@gmail.com

1. مقدّمة: إنّ لظاهرة التّوجيه لما يحصل من إشكالات بين ما يقرّره النّحاة من قواعد كليّة مبنيّة على القياس ممّا اطرد من كلام العرب الخاضع للاجتهاد، والقرآن الكريم المبني على السّماع والمشافهة، يحصل تضاد أو تناقض لا ينهض لحلّه إلاّ المحقّقون في علمي اللغة والقراءات، وبقدر النّقص فيهما تصدر آراء تلحن بعض القراءات، فجاءت هذه الدّراسة لتبيان موقف النّحاة من القراءات القرآنيّة في جانب الأحادي من حروف المعاني، لتحقيق معنى جديد يثبت المعنى المصطلحي في التّلحين للقراءات وما تحتاجه من تمحيص، فهل مقصود النّحاة بقوله عن القراءة: فيها لحن، سواء أكانت من القراءات العشر أم الشّاذة، بالمعنى المتبادر بضعفها أو هو مصطلح يثبت فرقا بين النّحو القائم على القياس والثّابت بالسّماع المخالف له في ذلك، فما هو أثر ذلك في الأحادي من حروف المعاني؟

والهدف من الدّراسة هو الإخراج لبعض كلام النّحاة خاصّة في الأحادي من حروف المعاني، في توجيه القراءات بشكل عملي، بتتبع استخدامه للقراءات وتوجيهها؛ والضّبط للمصطلحات؛ مع التّخريج لجزء من المسائل من الأحكام العامّة إلى أحكام لها وجهة خاصّة فلا يحمل فيها العام على الخاصّ.

وقد سلكنا المنهج الوصفي التّحليلي، في إطار علم أصول النّحو، مرتّبًا حسب المسائل.

وأمّا خطّة البحث فاحتوت على:

مقدّمة وذكرنا فيها أهميّة الموضوع وإشكاليته والهدف من الدّراسة ثمّ الخطّة المتبعة في الإنجاز.

تمهيد، وتناولنا فيه علاقة القراءات القرآنيّة باللغة، وموقف النّحاة من الاستشهاد بالقراءات القرآنيّة.

المطلب الأوّل: المسائل المتعلّقة بحرف الهمزة وحرف الباء.

المطلب الثّاني: المسائل المتعلّقة بحروف: الفاء، والكاف، ونون التّوكيد، و(ما) الاستفهاميّة.

المطلب الثّالث: المسائل المتعلّقة باللامات.

خاتمة وذكرنا فيها أهمّ النّتائج المتوصّل إليها.

2. تمهيد: ونستعرض فيه أمرين هما:

1.2.أوّلا. القراءات القرآنيّة وعلاقتها باللغة: للقراءات القرآنيّة علاقة مباشرة باللغة، فالقرآن الكريم عربي، ولذلك اشترط العلماء في القراءات موافقة القراءة الْعَرَبِيّة وَلَوْ بِوَجْهٍ من الوجوه؛ يقول ابن الجزري: "كُلُّ قِرَاءَةٍ وَافَقَتِ الْعَرَبِيّة وَلَوْ بِوَجْهٍ، وَوَافَقَتْ أَحَدَ الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيّة وَلَوِ احْتِمَالًا وَصَحَّ سَنَدُهَا، فَهِيَ الْقِرَاءَةُ الصّحِيحَةُ التي لَا يَجُوزُ رَدُّهَا وَلَا يَحِلُّ إِنْكَارُهَا، بَلْ هِيَ مِنَ الْأَحْرُفِ السّبْعَةِ التي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ وَوَجَبَ عَلَى النّاسِ قَبُولُهَا، سَوَاءٌ كَانَتْ عَنِ الْأَئِمَّةِ السّبْعَةِ، أَمْ عَنِ الْعَشْرَةِ، أَمْ عَنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمَقْبُولِينَ، وَمَتَى اخْتَلَّ رُكْنٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْكَانِ الثّلَاثَةِ أُطْلِقَ عَلَيْهَا ضَعِيفَةٌ أَوْ شَاذَّةٌ أَوْ بَاطِلَةٌ، سَوَاءٌ كَانَتْ عَنِ السّبْعَةِ أَمْ عَمَّنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُمْ"[1].

2.2.ثانيا. الاحتجاج بالقراءات القرآنيّة وموقف النّحاة منه: احتجّ واستشهد النّحاة كثيرا بالقراءات القرآنيّة، ولا تكاد تخلو مسألة من المسائل النّحويّة إلاّ ووجدت لها شاهدا من القرآن الكريم.

يقول الدّكتور مهدي المخزومي: "والقراءات مصدر هام من مصادر النّحو الكوفي، ولكن البصريين كانوا قد وقَفوا منها موقفهم من سائر النّصوص اللغويّة وأخضعوها لأصولهم وأقْيِسَتهم، فما وافَق منها أصولهم ولو بالتّأويل، قبِلوه، وما أباها رفضوا الاحتجاج به، ووصفوه بالشّذوذ، كما رفضوا الاحتجاج بكثيرٍ من الرّوايات اللغويّة، وعدُّوها شاذَّة، تُحفظ ولا يُقاس عليها"[2].

ولتبيان مسائل الاستشهاد بالقراءات القرآنيّة في الأحادي من حروف المعاني تناولنا ذلك في المطالب الآتيّة:

3. المطلب الأوّل: المسائل المتعلّقة بحرف الهمزة وحرف الباء.

وفيه ثلاثة فروع:

1.3.الفرع الأوّل: مسألة حذف همزة الاستفهام إذا كانت قبل (أم) المتّصلة؟

ذهب النّحاة إلى جواز حذف ألف الاستفهام إذا جاء بعدها حرف (أم) المتّصلة وشواهد ذلك كثيرة من ذلك قول الشّاعر:

لَعَمْرُك ما أدرِي وإنْ كنتُ داريًا ... بسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أم بِثَمانِ؟

أي: أبسبع رمين الجمر؟

قال ابن مالك:

وربّما أُسقِطَتِ الهمزةُ إنْ ... كان خَفَا المعنى بحذفِها أُمِنْ

والمعنى أنّها قد تُحذف عند أمن اللّبس، ودلّ عليها الدّليل مثل (أم) المتّصلة[3].

وقال بعضهم أنّ ذلك لا يكون إلاّ في الشّعر خاصّة للضّرورة[4].

وقد جاء في الحديث: "فبِكْرًا تزوجتَ أم ثيِّبًا"[5]، والتّقديرُ: أبكرًا تزوجتَ.

قال ابن الأثير في حذف همزة الاستفهام:" فحذف الهمزة جاء في أحاديث كثيرة"[6].

وقال المرادي: "والمختار أنّ حذفها مطرد إذا كان بعدها أم المتّصلة، لكثرته نظماً ونثراً"[7].

واستشهدوا من القراءات بقراءة ابن محيصن: (أَنْذَرْتَهُمْ) [8]. بهمزة واحدة، كما في قوله تعالى:﴿ سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾[البقرة:6].

وإن كانت قراءة ابن محيصن تُعدُّ في الشّواذِّ، وليست قريبة من قراءة السّبعة (وإنّما سُمِّيت شاذَّة لعدم استفاضتها في النّقل، وقد تكون فصيحة في اللفظ، وقويّة المعنى)[9].

والخلاصة: أنّ حذف همزة الاستفهام مطرد في كلام العرب، وهو وإن اختلف فيه في الشّعر، فهو في الحديث والقرآن شائع، ويدلّ استدلال المرادي وابن هشام وغيرهما[10]. بالقراءة الشّاذة نصًّا، على الاحتجاج بالقراءات وحتى الشّاذة.

2.3.الفرع الثّاني: مسألة: هل الهمزة ينادى بها القريب؟

الهمزة حرف من حروف النّداء، ويُنادى بها للقريب عند الجمهور[11].

ومنه قول أوس بن حجر:

أبَنِي لُبَيْنَى لَسْتُمُ بِيَدٍ ... إلا يَدٌ لَيْسَتْ لَهَا عَضُدُ

ومن شواهد النّداء بالهمزة توجيه قراءة (أَمَنْ) بالتّخفيف عند نافع وحمزة وابن كثير[12]، في قول الله تعالى:﴿ أَمَنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الذينَ يَعْلَمُونَ وَالذينَ لا يَعْلَمُونَ﴾[الزّمر:9]، وهو مذهب الفرّاء[13].

يقول ابن جرير الطّبري "اختلفت القرّاء في قراءة قوله: (أَمِنَ) فقرأ ذلك بعض المكيين وبعض المدنيين وعامّة الكوفيين: "أمن" بتخفيف الميم، ولقراءتهم ذلك كذلك

وجهان: أحدهما: أن يكون الألف في "أمَّنْ" بمعنى الدّعاء، يراد بها: يا من هو قانت آناء الليل، والعرب تنادي بالألف كما تنادي بيا"[14].

والخلاصة: أنّ الهمزة تأخذ حكم (يا) في النّداء للقريب.

3.3.الفرع الثّالث: مسألة: هل تقع الباء بمعنى التّعديّة موقع همزة التّعديّة؟

من معاني الباء هو التّعديّة، كما في قولك: ذهبت به، أي: أذهبته، وخرجت به أي: أخرجته، وقعدت به، أي: أقعدته. ومنه قول امرئ القيس:

كَمَيْتٍ يَزِلُّ اللَّبْدُ عَنْ حَالِ مَتْنِهِ كَمَا زَلَّتِ الصّفْوَاءُ بِالمُتَنَزَّلِ

فمعنى ذلك: كما أزلت الصّفواء المتنزل، وإلاّ فالصّفواء لا تزل[15].

فالصّفواء هي: الصّخرة، والمتنزّل: هو الطّائر الذي ينل عليها.

واستشهدوا لهذا من القرآن الكريم بقول الله تعالى:

﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: 17]، أي: أذهب نورهم.

قال العكبري: "الْبَاءُ هُنَا مُعَدِّيَة لِلْفِعْلِ، كَتَعْدِيَة الْهَمْزَةِ لَهُ، وَالتَّقْدِيرُ: أَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهُمْ. وَمَثْلُهُ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ"[16]. ويؤيد هذا قراءة اليماني: ﴿أَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهِمْ﴾[17].

والخلاصة: أنّ الباء تفيد التّعديّة مثل همزة التّعديّة.

4. المطلب الثّاني: المسائل المتعلّقة بحروف: الفاء، والكاف، ونون التّوكيد و(ما) الاستفهاميّة.

وفيه أربعة فروع:

1.4.الفرع الأوّل: هل يدخل التّرجي فيما يجب اقتران جواب الشّرط فيه بالفاء؟

وأصل الاختلاف ومبدؤه في إثبات التّرادف أو نفيه بين التّرجي والتّمني، حيث ألحق الفراء[18] التّرجّي بالتّمني، فأجاز نصب الفعل في جوابه، ووافقه ابن مالك[19] استدلالا واستشهادا بقوله تعالى:﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ...﴾ [غافر:37]. بالنّصب وهي رواية حفص عن عاصم وقرأ الجمهور بالرّفع[20]. ومنه قول بعض العرب:

علَّ صروفَ الدّهر أَوْ دولاتها ... يدللنا اللَّمَّةَ من لَمَّاتها

فتستريحَ النّفسُ من زَفْراتها ...

فنصب الجواب بـ "لعلّ". وفرّق البصريون بينهما ف "أجازوا أَن تقع الْفَاء جَوَابا لِلتَّمَنِّي فِي مثل قَوْله تَعَالَى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[النّساء: 73] وَمنعُوا أَن تقع الْفَاء جَوَابا للترجي، وضعفوا قِرَاءَة من قَرَأَ ﴿لعَلي أبلغ الْأَسْبَاب أَسبَاب السّمَاوَات فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَه مُوسَى﴾ بِنصب أطلعَ، ورجحوا قِرَاءَة من قَرَأَ بِالرّفْع[21]. وهي قراءة الجمهور كما ذكرنا.

ووجه التّفريق بينهما: "أَن التّمَنِّي يَقع على مَا يجوز أَن يكون، وَيجوز أَلا يكون كَقَوْلِهِم: لَيْت الشّبَاب يعود، والتّرجي يخْتَص بِمَا يجوز وُقُوعه، وَلِهَذَا لَا يُقَال: لَعَلَّ الشّبَاب يعود"[22].

يقول الطّبري" والقراءة التي لا أستجيز غيرها الرّفع في ذلك، لإجماع الحجّة من القرّاء عليه[23]. لكن قراءة حفص ناقضة للإجماع لتواترها. إلاّ أنّ البصريين في إجرائهم للمطرد من الباب وتخريج ما شذ من الباب بتأويل، فقالو أنّ التّمني غير التّرجي ولهذا هو للخبر أميل فلا يجب اقترانه بالفاء السّببيّة النّاصبة للفعل، فاضطروا إلى تأويل قراءة فأطلع بالنّصب فقالوا: "أنّ الرّجاء ليس له جواب منصوب؛ وتأوّلوا قراءة النّصب بأنّ (لعلّ) أُشربت معنى (ليت)؛ لكثرة استعمالها في توقُّع المرجوّ وتوقُّعُ المرجوّ ملازِمٌ للتّمنِّي[24].

فالخلاصة: أنّ الفاء الرّابطة لجواب الشّرط الواجب ذكرها، تشمل التّمني بلعل المتضمّنة معنى ليت، لثبوتها في القراءات القرآنيّة، سواء كانت لعلّ تحمل المعنى الأصلي لها وضمنت غيره أم كان التّرجي داخلا في معنى وجوب اقتران جواب الشّرط بالفاء.

2.4.الفرع الثّاني: هل تكون الكاف حرف خطاب عند اتصالها بالأفعال أم لا؟

وصورة المسألة أنّه قد يتصل حرف الكاف بالفعل في نحو: أَبْصِرْ (فعل أمر) وحسبتُ. فتقول: أَبْصِرْك محمّدا، بمعنى: أَبصِرْ محمّدا، وتقول: جئتَ، وما حسبتك أن تجئ؛ وهو شاذ[25]. ومن كلام العرب في ذلك:

لِسَان السّوء تهديها إِلَيْنَا وحِنْتَ وما حَسِبْتُك أن تَحِينا

فجعلوا الكاف هنا اسماً؛ فيكون مفعولا به لحسب، وجعلوا المصدر المؤول (أن تحينا) مفعولا به ثاني.

واستشهدوا لذلك بقراءة حمزة، في قول الله تعالى:﴿ وَلاَ تَحْسَبَنَّ الذينَ كَفَرُواْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُواْ إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾[26]. [آل عمران: 178].

واختلفوا في توجيه هذه القراءة، واعتمد من جعل الكاف مفعولا به على التّوجيه الأتي:

"أن يكون فاعل تحسبن «ضمير النّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم. و(الذين كفروا) مفعول أول، و(أنّما نملي لهم خير) مفعول ثان"[27].

3.4.الفرع الثّالث: هل تحذف نون التّوكيد المباشرة المتّصلة بالفعل بعد (إمّا) في النّثر؟

وأصل المسألة أن توكيد الفعل المضارع له ستّ حالات: الأولى: أن يكون توكيده واجبًا. الثّانيّة: أن يكون قريبًا من الواجب. الثّالثّة: أن يكون كثيرًا. الرّابعة: أن يكون قليلاً. الخامسة: أن يكون أقلّ. السّادسة: أن يكون ممتنعًا؛ فيجب تأكيده إذا كان مُثبتًا، مستقبلاً، في جواب قسم، غير مفصول عن لامه بفاصل، نحو:﴿ وَتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾[الأنبياء: 57].

وحينئذٍ يجب توكيده باللام والنّون عند البصريين، وخُلُوُّه من أحدهما شاذٌّ أو ضرورةٌ، ويكون قريبًا من الواجب إذا كان شرطًا لإنِ المؤكَّدة بما الزّائدة، نحو:﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً ﴾[الأنفال: 58] ...ومِن تَرْك توكيده قوله:

يا صَاحِ إمَّا تَجِدْني غَيرَ ذي جِدَةٍ ... فمَا التّخَلّي عَنِ الخُلاّنِ مِنْ شِيَمِي

وهو قليل في النّثر، وقيل يختصّ بالضّرورة، ويكون كثيرًا إذا وقع بعد أداة طلب: أمْرٍ، أَوْ نَهْيٍ، أَوْ دُعاءٍ، أو عَرْضٍ، أو تمنٍّ، أو استفهام، نحو: لَيقومن زيد، وقوله تعالى: ﴿وَلا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾[إبراهيم: 42] ...ويكون قليلا إذا كان بَعْدَ: لا: النّافيّة، أو ما [النّافيّة] التّى لم تُسْبَق بإنِ الشّرطيّة كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الذينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خاصّة﴾ [الأنفال: 25]، وإنّما أكَّدَ مع النّافي: لأنّه يشبهُ أداة النّهى صورةً.

وشَمَل الواقعة بعد رُبّ كقول جَذِيمةَ الأبرش:

رُبَّما أوْفَيتُ في عَلَمٍ ... تدفَعْنَ ثَوْبي شمالاتُ

وبعضهم منعها بعدها، لمضيِّ الفعل بعد رُبَّ معنًى، وخصَّه بعضُهُم بالضّرورة ويكون قليلًا إذا كان بعد (لَم) وبعد أداة جزاء غير (إمَّا)، شرطاً كان المؤكَّد أو جزاء كقوله:

(وَمَهْمَا تشأْ منه فزارةُ تمْنَعَا):

أي: تمنعَنْ، ويكون ممتنعًا إذا انتفتْ شروطُ الواجب، ولم يكن ممّا سبق، بأن كان في جواب قسم منفيّ، ولو كان النّافي مقدرًا، نحو: ... قوله تعالى:﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾[يوسف: 85]، أي: لا تفتأ.

أو كان حالاً كقراءة ابن كثير: {لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ} [القيامة: 1] وقول الشّاعر: (يمينًا لأُبغِضُ كلَّ امرِئٍ ... يزخرفُ قولًا ولا يفْعَلُ).

أو كان مفصولا من اللام...نحو:﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾[الضّحى:5] [28].

ففي الحالة الثّانيّة وهي (أن يكون قريبا من الواجب) وقع الخلاف في جواز حذف نون التّوكيد بعد حرف(إمّا)، فذهب سيبويه إلى الجواز مع أنّ الأفضل هو التّوكيد بالنّون لأنّه يرد في القرآن الكريم إلا كذلك[29]، وذهب المبرد والزّجاج إلى أنّ توكيده بعد إمّا واجب في غير الضّرورة[30].

قال المرادي: "قد كثر حذف النّون بعد إمّا في الشّعر. وأمّا في النّثر فعزيز. وقد حكي منه قراءة بعضهم "فَإِمَّا تَرَيْنَ" بنون الرّفع، ذكرها ابن جني، وهي شاذة"[31]. وهي قراء طلحة[32].

فحكم المرادي على قلّة الحذف في النّثر لعدم وروده في القرآن إلاّ في الشّاذ منه وهب قراءة طلحة، مع أنّه في باب الهمزة أورد قراءة شاذة، وهي قراءة ابن محيصن "سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم" بهمزة واحدة، كدليل على حذف همزة الاستفهام مع (أم). ويمكن القول إنّ الشّاذ من القراءات على درجات، ترجع إلى أنّها مقبولة الاحتجاج، ألاّ أنّ منها ما يكون الحكم بها مطردا أو غير مطرد، أو هو قليل أو نادر، مثل المسألة التي بين أيدينا، وهذا كلّه لا طعنا في الرّواية، فهي في الاحتجاج اللغوي أولى حتى من الشّعر كما يقول السّيوطي[33]، خاصّة وأنّ قراءة ابن محصين جاءت كثير من الأحاديث على نحوها منها حديث: "فبِكْرًا تزوجتَ أم ثيِّبًا"[34].

وإنّما حكم المرادي بالقلة لكونها لم ترد في الاستعمال القرآني مطردة في كامل سوره، فما خرج عن ذلك فهو قليل، ويكون نادرا.

4.4.الفرع الرّابع: مسألة هل تكون (ما) الاستفهاميّة اسما وبناؤها على حرفين؟

من شروطِ الفصاحة: أن تكونَ الكلمةُ متوسّطة بين قلّةِ الحروف وكثرتها والمتوسّطةُ ثلاثة أحرف فإن كانت الكلمةُ على حرف واحد مثل (قِ) فعل أمْر في الوصل قَبُحَتْ وإن كانت على حرفين لم تقبح إلاّ أن يليَها مثلُها[35].

ومن هنا وقف بعضهم على (ما) الاستفهاميّة بالهاء لكي لا تبق على بناء حرف واحد، فيدخلها حرف الجر فتبعد عن القبح.

ف"العرب إذا كانت "ما" بمعنى: أي، ثمّ أوصلوها بحرف خافض أسقطوا ألفها تفريقا بين الاستفهام وغيره، كما قال جلّ ثناؤه:﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾[النّبأ:01]، و﴿قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ﴾ [النّساء:97]، وربّما أثبتوا فيها الألف، كما قال (لحسان بن ثابت–رضي الله عنه–):

(عَلامَا قامَ يَشْتُمِني لَئِيمٌ ... كَخِنزيرٍ تَمَرَّغَ فِي تُرَاب) [36].

قال ابن هشام: "ويجب حذف ألف "ما" الاستفهاميّة إذا جرت، وإبقاء الفتحة دليلا عليها، نحو: فيم، وإلام، وعلام، وبم... وعلة حذف الألف: الفرق بين الاستفهام والخبر، فلهذا حذفت في نحو﴿ فيم أنت من ذكراها﴾ [النّازعات:43]، ﴿فناظرة بم يرجع المرسلون﴾ [النّمل:35]، ﴿لم تقولون ما لا تفعلون﴾ [الصّف:2]، وأمّا قراءة عكرمة وعيسى: (عما يتساءلون) فنادر، وأمّا قول حسان "على ما قام" البيت فضرورة[37].

وعليه بقاء ما الاستفهاميّة على حرف زال بدخول حرف الجر، لأنّهم قَالُوا حُذِفَتِ الْأَلِفُ لِاتِّصَالِ مَا بِحَرْفِ الْجَرِّ حَتَّى صَارَتْ كَجُزْءٍ مِنْهُ لِتُنْبِئَ عَنْ شِدَّةِ الِاتِّصَالِ[38].

فالقياس في هذه المسألة مطرد، لولا ما ثبت من السّماع في ذلك، حيث أنّ مذهب "البزي". في الوقف على ما الاستفهاميّة إذا دخل عليها حرف الجر أن يحذف ألفها ويعوض عنها الهاء[39] نحو: "لمه، فيمه، عمه، وممه، فلمه[40].

ومن هنا إذا وُقِفَ على "ما" الاستفهاميّة المجرورة، فإن كانت مجرورة باسم وَجَبَ لَحاقُ هاء السّكْت نحو مجيء "مه"، وإن كانت مجرورة بحرف فالاختيار اللحاق والفرق أنّ الحرف يمتزج بما يدخل عليه فتقوى به الاستفهاميّة، بخلاف الاسم المضاف إليها، فإنّه في نيّة الانفصال، وهذا الوَقْف إنّما يجوز ابتداء، أو بقطع نفس ولا جَرَمَ أنّ بعضهم منع الوَقْف على هذا النّحو قال: "إنّه إن وقف بغير هاء كان خطأ؛ لنقصان الحرف، وإن وقف بها خالف السّواد. لكن البزي قد وقف بالهاء، ومثل ذلك لا يُعد مخالفة للسَّواد، ألا ترى إلى إثباتهم بعضَ ياءات الزّوائد[41].

والخلاصة: أنّ العرب يقبح في كلامها بناء الكلمة على حرف، ولا يقبح ما قام بناء الكلمة منه على حرفين، ويخرج الأوّل عن القبح إلى الثّاني دخول حرف الجر عليه مثل ما الاستفهاميّة، لكن بحذف ألفها تفريقا بين الخبر والاستفهام، وهذا الحكم مطرد، فما خرج منه في الشّعر فهو ضرورة كما عند ابن هشام، ولكن ذلك عند الزّمخشري جائز. لتحقق الغرض وهو بناء الكلمة على حرفين، وهناك من حصره في حروف الجر، لكون الأصل فيها الانفصال، وحجّتهم في هذا هو قراءة البزي حيث أثبت غير حرف الجر وهو هاء السّكت، ألاّ أنّه خلاف معتبر لا ينافي ما قبله لإمكانيّة حصره في هاء السّكت في أداء القرآن.

5. المطلب الثّالثّ: المسائل المتعلّقة باللامات.

وفيه ستّة فروع:

1.5.الفرع الأوّل: مسألة هل تقع اللام بمعنى عند؟

وإشكال المسألة في تحديد المعاني المتواردة على اللام في الاستعمال اللغوي وهي أن تكون بمعنى (عند) كما في قولهم "كتبتُهُ لخمسٍ خَلَوْن من شهر كذا"، فرجح الصّبان أنّها بمعنى (بعد)، وقد تكون بمعنى (قبل) كما في قولك: "كتبته لليلة بقيت"[42]، لكن المرادي[43]. رجح كونها بمعنى (عند) مستندا على كلام ابن جني في توجيه قراءة الجحدري[44]. وهي قراءة شاذة في قول الله تعالى: (لِمَا جَاءَهم) [سورة ق: 5] بتخفيف اللام وكسرها، أي: عند مجيئه إياهم. وقراءة الجماعة: "لَمَّا جَاءَهُم". أي: عند مجيئه إيّاهم، فيكون المعنى نفسه.

وقال تعالى:﴿ لا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ﴾[سورة الأعراف: 187] أي: عند وقتها[45].

والخلاصة: أنّ اللام بمعنى (عند)حسب السّياق، خاصّة إذا لفظ الزّمن مثل الوقت أو عدد الزّمن، أي هو محدّد فالأقرب أن يكون بمعنى عند والتي فيها نوع تحديد للظرفيّة، ولا يمنع ورودها بمعنى في، لأنّها تدل على الظرف مطلقا.

2.5.الفرع الثّاني: مسألة هل تدخل لام التّقويّة على اسم متقدّم على عامله المشتق المتعدّي لمفعولين؟

من المقرّر عند النّحاة أنّ لام التّقويّة قد تدخل على مفعول عامل ناصب واحد ضعف بالتّأخير، مثل قول الله تعالى: {إِن كُنْتُم للرؤيا تعبرون}، أي إن كنتم تعبرون الرّؤيا، واختلفوا في دخولها على مفعول عامل ناصب لمفعولين، فمنع هذا ابن مالك لأنّ ذلك شّاذ، وأجازه الفارسي، ومنه قول ليلى الأخيليّة:

أحجّاجُ لَا تُعْطِ العُصاةَ مناهُمُ ... وَلَا اللهُ يُعْطِي للعُصاة مُناها

واحتج الفارسي[46] بقول الله تعالى:﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾[البقرة148] بإِضَافَة كل، أي: كل ذي وجهة، والْمَعْنى: الله مولٍّ كلَّ ذِي وجهةٍ وِجهتَهُ[47].

والخلاصة: أنّ اللام تزاد في أحد مفعولي العامل، إذا تقدّم معموله عليه كما في قوله تعالى:﴿ وَلِكُلّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلّيهَا ﴾.

3.5.الفرع الثّالث: مسألة هل يجوز إسكان اللام الجازمة بعد ثمّ في الاختيار دون الضّرورة؟

فمن المقرّر عند النّحاة أنّه إذا "كان قبل لام الأمر واو العطف أو فاؤه جاز كسر اللام على الأصل وإسكانها تخفيفا لأنّ الفاء والواو يتّصلان بالكلمة كأنّهما منها ولا يمكن الوقوف على واحد منهما وذلك قولك: فلْيَنْطَلِقْ زَيدٌ ولْيَنْطَلِقْ وإن شئت كسرت اللام"[48]. ومن ذلك قول الله تعالى:﴿ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا ﴾[النّور: 22].

غير أنّ النّحويين اختلفوا في جواز إسكانها إذا كان قبلها (ثم)، فمنع ذلك البصريون؛ لأنّ ثم حرف يقوم بنفسه ويمكن الوقوف عليه والابتداء بما بعده والواو والفاء لا يمكن ذلك فيهما. وقد أجاز بعض النّحويين إسكانها[49]. واستشهدوا بقراءة من قرأ " ثُمَّ لْيَقْطَعْ" و" ثُمّ لْيَقْضُوا"، بالإسكان في قول الله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ

يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السّمَاءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ﴾[الحج: 15]. وفي قوله: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾[الحج: 29]. وهي قراءة جمهور القرّاء خلافا لأبي عمر وابن عامر وروايتي ورش ورويس. وكذا قنبل في: "ثُمّ لْيَقْضُوا"[50].

والخلاصة أنّ يجوز إسكان اللام بعد (ثم) ولو من غير ضرورة كما هو صريح في الموضعين من الآيتين.

4.5.الفرع الرّابع: مسألة هل تقع صيغة الأمر ب (اللام)؟

قد تأتي صيغة الأمر على وجهين[51]:

أ–بالتّصريح: كقولك: ادخلْ، اقرأْ...

ب–بصيغة لام الطّلب الجازمة المختصّة بالدّخول على المضارع: كقولك: ولْيدخُلْ، ولْيَقرأْ....

ودخول هذه اللام على المضارع الغائب والمتكلّم والمخاطب المبني للمفعول كثير وهو الغالب كقوله تعالى:﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾]العنكبوت:11] ... ودخولها على المضارع المخاطب المبني للفاعل قليل، استغنوا عن ذلك بصيغة (أفعل) [52].

قال الطّبري: "والعرب لا تكاد تأمر المخاطب باللام والتّاء، وإنّما تأمره فتقول: "افعل ولا تفعل". وبعدُ، فإنّي لا أعلم أحدًا من أهل العربيّة إلاّ وهو يستردئ أمر المخاطب باللام، ويرى أنّها لغة مرغوب عنها"[53].

ولكن قال الزّجاجي: لغة جيدة[54].

ودافع الفرّاء عن هذه اللغة فقال: "إلاّ أنّ العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجَه لكثرة الأمر خاصّة في كلامهم؛ فحذفوا؛ اللام كما حذفوا التّاء من الفعل. وأنت تعلم أنّ الجازم أو النّاصب لا يقعان إلاّ على الفعل الذي أوّله الياء والتّاء والنّون والألف. فلمّا حُذِفت التّاء ذهبت باللام وأحدثت الألف في قولك: اضرب وافرح؛ لأنّ الضّاد ساكنة فلم يستقم أن يُستأنف بحرف ساكن، فأدخلوا ألفا خفيفة يقع بها الابتداء؛ كما قال: (ادّارَكوا). (واثّاقَلْتُم). وكان الكسائي يعيب قولهم (فلتفرحوا) لأنّه وجده قليلا فجعله عيبا، وهو الأصل"[55].

واستشهدوا لهذا بقراءة رويس عن يعقوب الحضرمي[56]: (فَلْتَفْرَحُوا) من قول الله تعالى: ﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾[يونس: 58].

والخلاصة: أنّ القراءة سنة متبعة، لا يحكم عليها بالقياس. واللام يؤمر بها المخاطب لكنّه قليل الاستعمال.

5.5.الفرع الخامس: مسألة: هل تقع لام الجحود بعد إن النّافيّة؟

اختلف النّحاة في قوة جواز وقوع لام الجحود بعد (إن) النّافيّة، فرجّح قوّة ذلك جماعة ومنهم المرادي[57]، وضعّفها آخرون ومنهم الزّجاجي[58].

واستشهد المرادي ومن رجّح قوة وقوعها بقراءة غير الكسائي[59]: (لِتَزُولَ) بكسر اللام الأولى وفتح الثّانيّة، في قوله تعالى:﴿ وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾[إبراهيم:46]. وقَرَأَ الكسائي: (لَتَزُولُ) فتح الأولى وضم الثّانيّة.

وفي توجيه القراءةُ الأولى ثلاثة أوجه: "أحدُها: أنّها نافيّة واللامُ لامُ الجحودِ؛ لأنّها بعد كونٍ منفيّ، وفي «كان» حينئذٍ قولان، أحدُهما: أنّها تامَّةٌ، والمعنى: تحقيرُ مَكْرِهم، أنّه ما كان لتزولَ منه الشّرائع التي كالجبالِ في ثبوتِها وقوتِها. ويؤيد كونَها نافيّة قراءةُ عبد الله: «وما كان مَكْرُهم».

القول الثّاني: أنّها ناقصةٌ، وفي خبرِها القولان المشهوران بين البصريين والكوفيين: هل هو محذوفٌ واللامُ متعلقةٌ به، وإليه ذهب البصريون، أو هذه اللام وما جَرَّتْه، كما هو مذهبُ الكوفيين، ...الوجه الثّاني: أن تكونَ المخففةَ من الثّقيلة. قال الزّمخشري: «وإنْ عَظُمَ مكرُهم وتبالغَ في الشّدَّةِ، فضرب زوالَ الجبالِ منه مثلاً لشدَّته، أي: وإنْ كان مَكْرُهم مُعَدًّا لذلك».

وقال ابن عطيّة: «ويحتمل عندي أن يكون معنى هذه القراءةِ: تَعظيمَ مَكْرِهم، أي: وإن كان شديداً، إنّما يفعل لتذهب به عظامُ الأمور» فمفهومُ هذين الكلامين أنّها مخففةٌ لأنّه إثباتٌ، والثّالثّ: أنّها شرطيّة، وجوابُها محذوف، أي: وإنْ كان مكرُهم مُعَدًّا لإزالةِ أشباهِ الجبال الرّواسي، وهي المعجزات والآيات، فالله مجازِيْهم بمكرٍ هو أعظمُ منه.

وقد رُجِّح الوجهان الأخيران على الأوّل وهو أنّها نافيّة؛ لأنّ فيه معارضةً لقراءة الكسائي، وذلك أنّ قراءَته تُؤْذِنُ بالإثباتِ، وقراءةَ غيره تُؤْذن بالنّفي؛ وقد أجاب بعضُهم عن ذلك بأنَّ الحالَ في قراءة الكسائي مُشارٌ بها إلى أمورٍ عظام غيرِ الإسلامِ ومُعجزاتِه كمكرهم صلاحيّة إزالتّها، وفي قراءةِ الجماعةِ مُشارُ بها إلى ما جاء به النّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الدّين الحق، فلا تَعارُضَ، إذ لم يتواردا على معنى واحدٍ نفياً وإثباتاً"[60]، إلاّ أنّ المرادي في توجيه الآية سرده دليلا على إثبات النّفي السّابق، فهي من باب التّأسيس للام الجحود، ويكون بأنّ النّافيّة وهي واضحة الدّلالة في ذلك إلاّ أنّه قليل ولهذا أثبتها بعد التّسليم في ورود لا الجحود بعد نفي ولا يكون قبلها من حروف النّفي إلاّ ما ولا.

6.5. الفرع السّادس: مسألة هل تقع لام القسم داخلة على فعل مضارع غير مؤكّد بالنّون؟

من المقرّر أنّ لام القسم تدخل على الفعل المضارع المؤكّد بالنّون، كقول الشّاعر:

ولقد علمتُ لتأتينَّ منيَّتي ... إنّ المنايا لا تطيشُ سهامها

فلام (لتأتينّ) لام جواب القسم، وأصل الكلام: "والله لتأتين منيتي"[61].

غير أنّ النّحاة اختلفوا في جواز دخول لام القسم على الفعل المضارع غير المؤكّد بالنّون. فمنعه البصريون، وأجازه الكوفيون، ومن شواهدهم في ذلك:

يمينا لأُبْغِضَ كلَّ امرئٍ[62].

فجاء لام جواب القسم في (لأبغض) دون نون التّوكيد ومن شواهدهم من القرآن الكريم: (لأُقْسِمُ) في قراءة ابن كثير[63] من قوله تعالى:﴿ لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَلا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ ﴾[القيامة:(1)(2)].

يقول ابن كثير في توجيه قوله تعالى:﴿ لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَلا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ ﴾[سورة القيامة (1)(2)]: "قَدْ تَقَدَّمَ غَيْر مَرَّة أَنَّ الْمُقْسَم عَلَيْهِ إِذَا كَانَ مُنْتَفِيًا جَازَ الْإِتْيَان بِلَا قَبْل الْقَسَم لِتَأْكِيدِ النَّفْي وَالْمُقْسَم عَلَيْهِ هَهُنَا هُوَ إِثْبَات الْمَعَاد وَالرَّدّ عَلَى مَا يَزْعُمهُ الْجَهَلَة مِنْ الْعِبَاد وَمِنْ عَدَم بَعْث الْأَجْسَاد وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى:" لَا أُقْسِم بِيَوْمِ الْقِيَامَة وَلَا أُقْسِم بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَة" [64]. أي: أقسم بيوم القيامة وأقسم بالنّفس اللّوامة.

والخلاصة إنّ اللام في قوله تعالى: "لأقسم بيوم القيامة" على قراءة ابن كثير، لام جواب القسم وهي الدّليل من السّماع عند الكوفيين على عدم اشتراط دخول النّون على الفعل المضارع الذّال على الاستقبال، وأوّله بعض البصريين على إرادة الحال. وفعل الحال إذا أقسم عليه دخلت عليه اللام وحدها. فهنا تحاكمت كلتا المدرستين إلى السّماع، لكن البصريين تأولوا بتأويل لا يرد السّماع فهو مطرد في السّماع موافق للقياس.

6. الخاتمة: بعد هذه الجولة في بعض مسائل الاستشهاد بالقراءات في الأحادي من حروف المعاني، تبين أنّه يمكن تسجيل النّتائج الآتيّة:

-الاستشهاد بالقراءات القرآنيّة كثير لا تخلو منه كتب النّحو، ومن ذلك الاستشهاد بها في الأحادي من حروف المعاني؛

-الاستشهاد بالقراءات في المسائل اللغويّة أصل من الأصول، لكنّه قد يتخلف في التّرجيح إذا وقع الخلاف بين قراءة متواترة وقراءة شاذة خالفت القياس؛

-الشّواهد القرآنيّة من القراءات سبيل لتقويم القياس اللغوي، فيخرج ما جعل ضرورة شعريّة إلى الجواز، والضّرورة الحسنة.

7. <u>المصادر والمراجع:</u>

- ابن الأثير: أبو السّعادات المبارك بن محمّد الجزري (ت: 606 هـ)؛ البديع في علم العربيّة، تحقيق: فتحي أحمد علي الدّين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ط1 1420 هـ.
- ابن الجزري: شمس الدّين أبو الخير محمّد بن محمّد بن يوسف (ت: 833هـ) شرح طيبة النّشر في القراءات، تحقيق: الشّيخ أنس مهرة، دار الكتب العلميّة – بيروت، ط:2، 1420 هـ -2000 م.
- ابن الصّائغ: أبو عبد الله محمّد بن حسن الجذامي، (ت: 720هـ)؛ اللمحة في شرح الملحة، المحقق: إبراهيم بن سالم الصّاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلاميّة، المدينة المنورة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط1، 1424هـ/2004م.

- ابن جني الموصلي: أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ)؛ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلاميّة ط: 1420هـ–1999م.
- ابن عادل: أبو حفص عمر بن على الدّمشقي الحنبلى ت بعد سنة (880) هـ؛ تفسير اللباب، دار الكتب العلميّة . بيروت.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرّحمن المصري (ت: 769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك المحقّق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار التّراث –القاهرة دار مصر للطباعة، ط: 20، 1400 هـ –1980 م.
- ابن مالك الطّائي الجياني أبو عبد الله محمّد بن عبد الله، (ت: 672هـ)؛ شرح الكافيّة الشّافيّة، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التّراث الإسلامي كليّة الشّريعة والدّراسات الإسلاميّة مكة المكرمة ط1. (د ت).
- ابن هشام: أبو محمّد عبد الله بن يوسف بن أحمد (ت: 761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، المحقق: يوسف الشّيخ محمّد البقاعي، دار الفكر بيروت، (د ط).
- ابن هشام: أبو محمّد عبد الله بن يوسف بن أحمد (ت: 761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، المحقق: د. مازن المبارك/ محمّد علي حمد الله، دار الفكر– دمشق، ط: السّادسة، 1985م.

- ابن هشام: أبو محمّد عبد الله بن يوسف بن أحمد (ت: 761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، المحقق: د. مازن المبارك/ محمّد علي حمد الله، دار الفكر– دمشق، ط: السّادسة، 1985م.

- ابن يعيش: أبو البقاء يعيش بن علي الموصلي (ت: 643هـ)؛ شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1422 هـ /2001 م.
- أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلاميّة ط:1، 1420هـ–1999م.

- الأُشْمُوني: أبو الحسن علي بن محمّد بن عيسى الشّافعي (ت: 900هـ)، شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، دار الكتب العلميّة بيروت، ط: الأولى 1419هـ-1998مـ.
- البخاري: أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي (ت: 256هـ)، الجامع المسند الصّحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، المحقق: محمّد زهير بن ناصر النّاصر، دار طوق النّجاة، ط1 1422هـ.
- بدر الدّين: محمّد بن جمال الدّين محمّد بن مالك (ت 686 هـ)، شرح ابن النّاظم على ألفيّة ابن مالك، المحقق: محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة ط1، 1420 هـ -2000 م.
- الحريري: أبو محمّد القاسم بن علي بن محمّد (ت: 516هـ)؛ درة الغواص في أوهام الخواص، المحقق: عرفات مطرجي، النّاشر: مؤسّسة الكتب الثّقافيّة- بيروت ط: الأولى، 1998/1418هـ.
- الحملاوي: أحمد بن محمّد (ت:1351هـ)؛ شذا العرف في فن الصّرف المحقق: نصر الله عبد الرّحمن نصر الله، مكتبة الرّشد الرّياض.
- الدّاني: أبو عمرو عثمان بن سعيد الأندلسي (ت:444هـ)، التيسير في القراءات السّبع، دراسة وتحقيق: د. خلف حمود سالم الشّغدلي، دار الأندلس، حائل - المملكة العربيّة السّعوديّة، ط1، 1436 هـ -2015 م.
- الدّاميني: محمّد بدر الدّين بن أبي بكر بن عمر(ت827هـ)، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمّد بن عبد الرّحمن بن محمّد المفدى، ط1، 1403 هـ -1983 م.(341/2)، وعباس حسن (ت: 1398هـ)، النّحو الوافي، دار المعارف بيروت، ط15.(د ت).
- الدّمشقي: أبو حفص سراج الدّين عمر بن علي بن عادل الحنبلي (ت: 775هـ)؛ اللباب في علوم الكتاب، المحقق: الشّيخ عادل أحمد عبد الموجود والشّيخ علي محمّد معوض، دار الكتب العلميّة -بيروت، ط1، 1419 هـ -1998م.

- الذّهبي: أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت: 748هـ) ميزان الاعتدال في نقد الرّجال، تحقيق: علي محمّد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط الأولى، 1382 هـ -1963 م.
- الرّازي: أبو عبد الله محمّد بن عمر التيمي (ت: 606هـ)؛ مفاتيح الغيب، دار إحياء التّراث العربي – بيروت، ط3، 1420 هـ.
- الرّماني: أبو الحسن علي بن عيسى (296 -384 هـ)، شرح كتاب سيبويه تحقيق: سيف بن عبد الرّحمن بن ناصر العريفي، جامعة: الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة -الرّياض-المملكة العربيّة السّعوديّة: 1418 هـ -1998 م.
- الزّجاجي: أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق البغدادي (ت:337هـ)، اللامات المحقق: مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، ط2، 1405هـ 1985م.
- السّمين الحلبي: أبو العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدّائم (ت: 75هـ)؛ الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، المحقق: الدّكتور أحمد محمّد الخراط، دار القلم دمشق.
- السّيوطي عبد الرّحمن بن أبي بكر (ت: 911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التّوفيقيّة – مصر. د ت ط.
- السّيوطي: عبد الرّحمن بن أبي بكر، جلال الدّين (ت: 911هـ)، الاقتراح في أصول النّحو وجدله، تحقيق: د. محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط1، 1409-1989 م.
- السّيوطي: عبد الرّحمن بن أبي بكر، جلال الدّين (ت: 911هـ)؛ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، المحقق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1 1418هـ 1998م.
- الشّاطبي: أبو إسحق إبراهيم بن موسى (ت: 790 هـ)، المقاصد الشّافيّة في شرح الخلاصة الكافيّة (شرح ألفيّة ابن مالك)، المحقق: مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلميّة وإحياء التّراث الإسلامي بجامعة أم القرى -مكّة المكرمة، ط: 1 1428 هـ -2007 م.

- الصّبان: أبو العرفان محمّد بن علي الشّافعي (ت: 1206هـ)؛ حاشيّة الصّبان على شرح الأشمونى لألفيّة ابن مالك، دار الكتب العلميّة بيروت، ط الأولى 1417 هـ .1997م.
- الطّبري: أبو جعفر محمّد بن جرير (ت: 310هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، المحقق: أحمد محمّد شاكر، مؤسسة الرّسالة، ط1، 1420 هـ -2000 م.
- الطّويل: السّيد رزق (ت: 1419هـ)؛ مدخل في علوم القراءات، المكتبة الفيصليّة، ط الأولى: 1405هـ -1985م.
- الطّيار: مساعد بن سليمان بن ناصر؛ شرح مقدمة التّسهيل لعلوم التّنزيل لابن جزي، دار ابن الجوزي، ط1، 1431 هـ.
- العكبري، التّبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت: 616هـ)، المحقق: علي محمّد البجاوي، طبعه: عيسى البابي الحلبي وشركاه حلب. د ط ت.
- الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد الدّيلمي (ت: 207هـ)؛ معاني القرآن، المحقق: أحمد يوسف النّجاتي/محمّد علي النّجار/ عبد الفتاح إسماعيل الشّلبي، دار المصريّة للتأليف والتّرجمة، مصر، ط1. (د ت).
- الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الدّيلمي (ت: 207هـ) معاني القرآن، المحقق: أحمد يوسف النّجاتي/ محمّد علي النّجار/ عبد الفتاح إسماعيل الشّلبي، دار المصريّة للتأليف والتّرجمة – مصر، ط1، (د ت).
- المرادي: أبو محمّد حسن بن قاسم المصري (ت: 749هـ)، الجنى الدّاني في حروف المعاني؛ المحقق: فخر الدّين قباوة –محمّد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة بيروت، ط1: 1413 هـ -1992 م.
- المرادي: أبو محمّد حسن بن قاسم المصري المالكي (ت: 749هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرّحمن علي سليمان دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ -2008م.
- المرادي: أبو محمّد بدر الدّين حسن بن قاسم، الجنى الدّاني في حروف المعاني؛ ص:35. وابن هشام: أبو محمّد عبد الله بن يوسف بن أحمد (ت:761هـ)

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، المحقق: د. مازن المبارك/ محمّد علي حمد الله دار الفكر –دمشق، ط6، 1985م.

- مهدي المخزومي؛ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنّحو، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط2، 1958م.
- النّيسابوري: أبو بكر أحمد بن الحسين بن مِهْران (ت:381هـ)، المبسوط في القراءات العشر، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربيّة –دمشق ط1981،1 م.

8. الهوامش:

1. ابن الجزري: شمس الدّين أبو الخير محمّد بن محمّد بن يوسف (ت: 833هـ) شرح طيبة النّشر في القراءات، تحقيق: الشّيخ أنس مهرة، دار الكتب العلميّة – بيروت، ط:2، 1420 هـ –2000 م. ص: 113.

2. مهدي المخزومي؛ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنّحو، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط2، 1958م، ص384.

3. يُنظر: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرّحمن المصري (ت: 769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك المحقق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار التّراث –القاهرة، دار مصر للطباعة، ط: 20، 1400 هـ –1980 م.(230/3).

4. ينظر: ابن يعيش: أبو البقاء يعيش بن علي الموصلي (ت: 643هـ)؛ شرح المفصل للزمخشري دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1422 هـ –2001 م. (104/5).

5. البخاري: أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي (ت: 256هـ) الجامع المسند الصّحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه المحقق: محمّد زهير بن ناصر النّاصر، دار طوق النّجاة، ط1، 1422هـ.كِتَاب النِّكَاح بَاب طلب الولد. رقم:5245.

6. ابن الأثير: أبو السّعادات المبارك بن محمّد الجزري (ت: 606 هـ)؛ البديع في علم العربيّة، تحقيق: فتحي أحمد علي الدّين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1420 هـ.(100/2).

7. المرادي: أبو محمّد بدر الدّين حسن بن قاسم المصري (ت: 749هـ)، الجنى الدّاني في حروف المعاني؛ المحقق: فخر الدّين قباوة –محمّد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت ط1: 1413 هـ –1992 م، ص:35.

8. يُنظر: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلاميّة، ط:1 1420هـ–1999م. (205/2).

9. الطّيار: مساعد بن سليمان بن ناصر؛ شرح مقدمة التّسهيل لعلوم التّنزيل لابن جزي دار ابن الجوزي، ط1، 1431 هـ، ص231.

10. يُنظر: المرادي: أبو محمّد بدر الدّين حسن بن قاسم، الجنى الدّاني في حروف المعاني؛ ص:35. وابن هشام: أبو محمّد عبد الله بن يوسف بن أحمد (ت: 761هـ) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، المحقق: د. مازن المبارك / محمّد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط: السّادسة، 1985م. ص: 21.

11. السّيوطي عبد الرّحمن بن أبي بكر (ت: 911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التّوفيقيّة – مصر. د ت ط. (34.33/2).

12. ابن الجزري: شمس الدّين أبو الخير محمّد بن محمّد، شرح طيبة النّشر في القراءات.ص: 305.

13. يُنظر: ابن هشام: أبو محمّد عبد الله بن يوسف بن أحمد (ت: 761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، المحقق: د. مازن المبارك / محمّد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق ط: السّادسة، 1985م. 18.

14. الطّبري: أبو جعفر محمّد بن جرير (ت: 310هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن المحقق: أحمد محمّد شاكر، مؤسسة الرّسالة، ط1، 1420 هـ –2000 م، (265/21).

15. الشّاطبي: أبو إسحق إبراهيم بن موسى (ت: 790 هـ)، المقاصد الشّافيّة في شرح الخلاصة الكافيّة (شرح ألفيّة ابن مالك)، المحقق: مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلميّة وإحياء التّراث الإسلامي بجامعة أم القرى–مكة المكرمة، ط:1، 1428هـ–2007 م.

16. العكبري، التّبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت: 616هـ)، المحقق: علي محمّد البجاوي، طبعه: عيسى البابي الحلبي وشركاه، حلب. دط ت.

17. الرّازي: أبو عبد الله محمّد بن عمر التيمي (ت: 606هـ)؛ مفاتيح الغيب، دار إحياء التّراث العربي – بيروت، ط3، 1420 هـ،(314/2).

18. الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد الدّيلمي (ت: 207هـ)؛ معاني القرآن، المحقق: أحمد يوسف النّجاتي/محمّد علي النّجار/ عبد الفتاح إسماعيل الشّلبي، دار المصريّة للتأليف والتّرجمة، مصر، ط الأولى.(9/3).

19. ابن مالك الطّائي الجياني أبو عبد الله محمّد بن عبد الله، (ت: 672هـ)؛ شرح الكافيّة الشّافيّة، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التّراث الإسلامي كليّة الشّريعة والدّراسات الإسلاميّة مكة المكرمة، ط: الأولى.(1554/3).

20. ابن الجزري: أبو الخير محمّد بن محمّد بن يوسف، شرح طيبة النّشر في القراءات. ص: 306.

21. الحريري: أبو محمّد القاسم بن علي بن محمّد (ت: 516هـ)؛ درة الغواص في أوهام الخواص، المحقق: عرفات مطرجي النّاشر: مؤسّسة الكتب الثّقافيّة –بيروت ط: الأولى 1998/1418هـ، ص236.

22. المصدر نفسه. الموضع نفسه.

23. الطّبري: أبو جعفر محمّد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن.(385/21).

24. ابن الصّائغ: أبو عبد الله محمّد بن حسن الجذامي، (ت: 720هـ)؛ اللمحة في شرح الملحة، المحقق: إبراهيم بن سالم الصّاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلاميّة المدينة المنورة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط: الأولى، 1424هـ/2004م، (980/2).

25. يُنظر: الدّماميني: محمّد بدر الدّين بن أبي بكر بن عمر(ت 827 هـ)، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمّد بن عبد الرّحمن بن محمّد المفدى،ط1، 1403 هـ – 1983 م.(341/2)، و عباس حسن (ت: 1398هـ)، النّحو الوافي، دار المعارف، بيروت ط15.(د ت) (241/1).

26. الدّاني: أبو عمرو عثمان بن سعيد الأندلسي (ت: 444 هـ)، التيسير في القراءات السّبع، دراسة وتحقيق: د. خلف حمود سالم الشّغدلي، دار الأندلس، حائل –المملكة العربيّة السّعوديّة، ط1، 1436 هـ –2015م. ص: 319.

27. الدّمشقي: أبو حفص سراج الدّين عمر بن علي بن عادل الحنبلي (ت: 775هـ)؛ اللباب في علوم الكتاب، المحقق: الشّيخ عادل أحمد عبد الموجود والشّيخ علي محمّد معوض، دار الكتب العلميّة –بيروت، ط1، 1419 هـ –1998م، (71.68/6).

28. الحملاوي: أحمد بن محمّد (ت: 1351هـ)؛ شذا العرف في فن الصّرف، المحقق: نصر الله عبد الرّحمن نصر الله، مكتبة الرّشد الرّياض، ص:44.

29. الأُشْمُوني: أبو الحسن علي بن محمّد بن عيسى الشّافعي (ت: 900هـ)، شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، دار الكتب العلميّة بيروت، ط: الأولى 1419هـ–1998مـ. (115/3).

30. المرادي: أبو محمّد بدر الدّين حسن بن قاسم، الجنى الدّاني في حروف المعاني ص:143.142.

31. المصدر نفسه.

32. ابن جني الموصلي: أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ)؛ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلاميّة، ط: 1420هـ–1999م. (42/2).

33. السّيوطي: عبد الرّحمن بن أبي بكر، جلال الدّين (ت: 911هـ)، الاقتراح في أصول النّحو وجدله، تحقيق: د. محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط1، 1409 –1989 م ص:68.

34. البخاري: أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي(ت: 256هـ) الجامع المسند الصّحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه.كِتَاب النِّكَاح، بَاب طلب الولد. رقم:5245.

35. السّيوطي: عبد الرّحمن بن أبي بكر، جلال الدّين (ت: 911هـ)؛ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، المحقق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1418هـ 1998م ص159.

36. الطّبري: أبو جعفر محمّد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن.(457/19).

37. ابن هشام: أبو محمّد عبد الله بن يوسف بن أحمد (ت: 761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، المحقق: د. مازن المبارك / محمّد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط: السّادسة، 1985م. ص:393.

38. الرّازي: أبو عبد الله محمّد بن عمر التيمي (ت: 606هـ)؛ مفاتيح الغيب.(05/31).
39. الدّاني: أبو عمرو عثمان، التيسير في القراءات السّبع، ص:254 .
40. الطّويل: السّيد رزق (ت: 1419هـ)؛ مدخل في علوم القراءات، المكتبة الفيصليّة، ط الأولى: 1405هـ –1985م، ص231.
41. ابن عادل: أبو حفص عمر بن على الدّمشقي الحنبلى ت بعد سنة (880) هـ؛ تفسير اللباب، دار الكتب العلميّة . بيروت، ص299.
42. الصّبان: أبو العرفان محمّد بن علي الشّافعي (ت: 1206هـ)؛ حاشيّة الصّبان على شرح الأشمونى لألفيّة ابن مالك، دار الكتب العلميّة بيروت، ط الأولى 1417 هـ .1997م (324/2).
43. يُنظر: المرادي، الجنى الدّاني في حروف المعاني. ص: 101.
44. هو عَاصِم بن العجاج الجحدري الْبَصْرِيّ أَبُو المجشر الْمُقْرِئ، وَهُوَ عَاصِم بن أبي الصّباح، قَرَأَ على يحيى بن يعمر، وَنصر بن عَاصِم، أَخذ عَنهُ سَلام أَبُو الْمُنْذر، وَجَمَاعَة قِرَاءَة شَاذَّة، فِيهَا مَا يُنكر. يُنظر: الذّهبي: أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت: 748هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرّجال، تحقيق: علي محمّد البجاوي، دار المعرفة بيروت، ط الأولى، 1382 هـ –1963 م.(354/2).
45. ابن جني الموصلي: أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، (282/2).
46. يُنظر: المرادي، الجنى الدّاني في حروف المعاني. ص: 106.
47. ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ص:288.
48. الزّجاجي: أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق البغدادي (ت: 337هـ)، اللامات المحقق: مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، ط2، 1405هـ 1985م. ص:93.
49. المصدر نفسه.
50. ابن الجزري: شمس الدّين أبو الخير، شرح طيبة النّشر في القراءات. ص: 280.
51. يُنظر: عباس حسن (ت: 1398هـ)؛ النّحو الوافي. (366/4).
52. بدر الدّين: محمّد بن جمال الدّين محمّد بن مالك (ت 686 هـ)، شرح ابن النّاظم على ألفيّة ابن مالك، المحقق: محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، ط1، 1420 هـ – 2000 م. ص:492.

53. الطّبري: أبو جعفر محمّد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن.(109/15).

54. المرادي: أبو محمّد حسن بن قاسم المصري الجنى الدّاني في حروف المعاني ص:111.

55. الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الدّيلمي (ت: 207هـ)، معاني القرآن، المحقق: أحمد يوسف النّجاتي / محمّد علي النّجار / عبد الفتاح إسماعيل الشّلبي دار المصريّة للتأليف والتّرجمة – مصر، ط1،(د ت). ص:469.

56. النّيسابوري: أبو بكر أحمد بن الحسين بن مِهْران (ت: 381هـ)، المبسوط في القراءات العشر، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربيّة – دمشق، ط1981،1 م.ص:234.

57. المرادي: أبو محمّد بدر الدّين حسن بن قاسم المصري المالكي (ت: 749هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرّحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ –2008م.(1244/3).

58. الزّجاجي: أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق اللامات. ص:160.

59ابن الجزري: أبو الخير محمّد بن محمّد بن يوسف، شرح طيبة النّشر في القراءات. ص: 259.

60. السّمين الحلبي: أبو العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدّائم (ت: 75هـ)؛ الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، المحقق: الدّكتور أحمد محمّد الخراط، دار القلم دمشق (126،127/7).

61. الرّماني: أبو الحسن علي بن عيسى (296 –384 هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: سيف بن عبد الرّحمن بن ناصر العريفي، جامعة: الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة – الرّياض–المملكة العربيّة السّعوديّة: 1418 هـ –1998 م. ص:1073.

62. ابن هشام: أبو محمّد عبد الله بن يوسف بن أحمد (ت: 761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، المحقق: يوسف الشّيخ محمّد البقاعي، دار الفكر، بيروت، (د ط).(95/4).

63. ابن الجزري: أبو الخير محمّد بن محمّد بن يوسف، شرح طيبة النّشر في القراءات. ص: 248.

64. المصدر نفسه، (275/8).